الأمم المتحدة
S/2025/687
مجلس الأمن
Distr.: General
29 October 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن سيراليون، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ستعقد جلسة إحاطة مواضيعية يوم الخميس 6 تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين" في ما يتعلق بالمناخ والأمن، وذلك في موضوع "الأثر البيئي للنزاعات المسلحة والمخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ".

وفي هذا الصدد، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والمذكرة المفاهيمية المرفقة بها المعدّة من أجل الجلسة المشار إليها أعلاه (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل إمران **كانو**
السفير والممثل الدائم

031125 031125 25-17407 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لجلسة الإحاطة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن موضوع "الأثر البيئي للنزاعات المسلحة والمخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ"، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الساعة 10:00

السياق والتبرير

لقد غدت النزاعات المسلحة تُحدث على نحو متزايد ضرراً بيئياً شديداً ودائماً، تكون له تداعيات مباشرة على السلم والأمن الدوليين. فالحروب تضرّ بالنظم الإيكولوجية؛ وتلوّث الهواء والتربة والماء؛ وتدمّر الأراضي الزراعية؛ وتسرِّع وتيرة إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي؛ وتدمِّر البنى التحتية الحضرية. وتؤدي هذه الآثار إلى تآكل سبل كسب العيش، وتفاقُم الاحتياجات الإنسانية، وتتسبّب في نزوح الناس، وتعمِّق دوامات عدم الاستقرار من خلال تكثيف التنافس على الموارد الشحيحة.

وقد أثبتت تقديرات الأمم المتحدة أن ربع سكان العالم، أي قرابة بليوني نسمة، يعيشون في مناطق متضررة من النزاعات[1]. وهذه النزاعات الواسعة النطاق لا تؤدي إلى زعزعة استقرار السكان فحسب، بل تتسبّب أيضاً في تدهور الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد المتجددة مثل المياه والأراضي والغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى. وهذا التدهور البيئي يؤدي بدوره إلى تعميق الهشاشة واستفحال الأزمات الإنسانية.

وتُبرز الحالات التوضيحية النطاقَ العالمي للنزاعات. ففي سيراليون على سبيل المثال، وحتى بعد عقدين من انتهاء النزاع، خلف النزاع ضمن ما خلّفه فيها تدهور موارد المياه والأراضي الزراعية وضعف الإدارة البيئية[2]. وفي غزة، خلّف انهيار النظم الحضرية أنقاضاً خطرة وتصريف مياه الصرف الصحي وتلوّث التربة والمياه الجوفية، مما يشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة والبيئة[3]. وفي السودان/دارفور، تتقاطع التقلبات المناخية وإجهاد التربة – الإجهاد المائي مع أعمال القتال، مما يُسهم في تسريع وتيرة إزالة الغابات واستنفاد طبقات المياه الجوفية، وتعميق الاحتياجات الإنسانية[4]. وفي أوكرانيا[5]، أدت الغارات التي شُنت على البنى التحتية المرتبطة بالصناعة والطاقة والتلوث الناجم عن الذخائر والألغام وحرائق الغابات وأراضي الخث والحطام الهائل إلى مخاطر التلوث العابر للحدود واحتياجات طويلة الأجل في مجال الإصلاح؛ وأصبحت الأراضي الزراعية الشاسعة مزروعة بالألغام أو ملوَّثة، مما يهدِّد الأمن الغذائي. وتبيّن هذه الأمثلة، بالإضافة إلى أمثلة أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن تدهور البيئة هو في الوقت ذاته خسارة لانعدام الأمن وسببٌ من أسبابه.

---

(1) تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/79/552-S/2024/767).

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Sierra Leone: Environment, Conflict and Peacebuilding Assessment* [*سيراليون: تقييم البيئة والنزاع وبناء السلام*]، تقرير تقني (جنيف، 2010).

(3) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Environmental Impact of the Conflict in Gaza: Preliminary Assessment of Environmental Impacts* [*الأثر البيئي للنزاع في غزة: تقييم أولي للآثار البيئية*] (2024).

(4) الأمم المتحدة في السودان، تقرير النتائج السنوية لعام 2024 (2025).

(5) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *The Environmental Impact of the Conflict in Ukraine: A Preliminary Review* [الأثر البيئي للنزاع في أوكرانيا: استعراض أولي] (نيروبي، 2022).

غير أن المناقشة ستستند إلى سياق معياري متزايد: احتفال الجمعية العامة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية (قرار الجمعية 4/56)؛ ومشروع مبادئ لجنة القانون الدولي المتصلة بحماية البيئة في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة؛ وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة التي تشجِّع جهود المساعدة والإنعاش في المناطق المتضررة من النزاعات. وفي هذا الصدد، أقر مجلس الأمن بالمخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ والبيئة في العديد من الأزمات القطرية والمناقشات المواضيعية، وشجَّع على أنشطة تقييم المخاطر وتدابير التخفيف من حدة المخاطر التي تفي بمقتضيات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الأهداف

الأهداف الرئيسية المتوخاة من جلسة الإحاطة هي كما يلي:

(أ) زيادة مستوى الاعتراف بالضرر البيئي الناجم عن النزاعات باعتباره خطراً أمنياً يضاعف الأزمات الإنسانية ويقوّض الحوكمة ويمكن أن يؤجِّج النزاعات المتجدِّدة؛

(ب) استخلاص الدروس من مختلف سياقات النزاع بشأن آثاره على النظم الإيكولوجية والزراعة ونُظم المياه والبنى التحتية الحضرية والصحة العامة؛

(ج) تحديد الأدوات العملية الكفيلة بالوقاية من الأضرار البيئية أثناء النزاع وبعده ورصدها وإصلاحها، وجعلها جزءاً من تدابير التصدي على صعيد السياسة وعمليات حفظ السلام والعمل الإنساني والإنمائي؛

(د) تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، وإدارة عمليات السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) والشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية لمواءمة جهود تمويل الإصلاح وتحقيق الاستقرار والتكيف مع المناخ.

أسئلة توجيهية

1 – كيف ينبغي لمجلس الأمن أن يجسِّد بشكل أكثر منهجية المخاطر البيئية المرتبطة بالنزاعات في الولايات والتقارير والتوجيهات السياسية؟ وكيف يمكن للبعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تُدمج إدارة المخاطر البيئية والإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل الإنعاش الزراعي وتحقيق الاستقرار البيئي باستخدام النظم الطبيعية في أنشطة التخطيط وتخصيص الموارد على نحو أفضل؟

2 – ما هي التدابير التي ينبغي أن تتخذها الأطراف أثناء الأعمال القتالية لتقليل الأضرار البيئية إلى أدنى حد ممكن؟

3 – ما هي الخطوات اللازمة للنهوض بتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بحماية البيئة في ما يتصل بالنزاعات المسلحة، بما يشمل التدريب والإبلاغ والتعاون في مجال التحقيقات والإصلاح والمساءلة، بما في ذلك في ما يتعلق بجريمة الإبادة البيئية المقترحة؟

4 - ما هي المعايير الدنيا وسبل الدعم اللازمة للإدارة الآمنة للحطام، ومناولة النفايات الخطرة، وإعادة الإعمار الحضري القادر على الصمود؟

5 - ما هي خيارات التمويل التي يمكن أن توسّع نطاق الدعم الذي يمكن التنبؤ به لتحقيق التعافي البيئي والتكيف مع المناخ في الأوساط المتضررة من النزاعات، بما في ذلك سبل اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية والاستفادة من صناديق المناخ؟

شكل الجلسة ومقدِّمو الإحاطة

ستكون الجلسة جلسة إحاطة لمجلس الأمن، وتكون المشاركة فيها بموجب المادة 37.

وفي ما يلي مقدِّمو الإحاطة المقترَحون:

- وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام
- المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- تشارلز تشيرنور جالوه، أستاذ بكلية الحقوق بجامعة ميامي، وعضو في لجنة القانون الدولي
- ممثّل عن المجتمع المدني.